العدد (1800) السنة السابعة - الخميس (20) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

د. نهلة النداوي في (الأداء البرلماني للمرأة العراقية)

نـــداء اسـتـيـقـاظ تـنـويـري يـسـهـم فـــي رســم آفــاق

يمكن استخلاص ثلاث دلالات مهمة بخصوص مشروع د. نهلة النداوي الذي عرضه كتابها الموسوم (الأداء البرلماني للمرأة العراقية)، الصادر، مؤخراً، عن شبكة النساء العراقيات. أولى هذه الدلالات: التوقيت، فقد صدر الكتاب في وقت يستطيع المرء أن يقول إنه الأنسب لأسباب تتعلق، أساساً، بالخصائص الملموسة للمرحلة السياسية الراهنة وتعقيداتها على أكثر من صعيد. وجاء الكتاب، ثانياً، توثيقاً لمرحلة خطيرة الشأن. وانطوى، ثالثاً، على تقييم للتجربة الاستثنائية لـ "الأداء البرلماني للمرأة العراقية"، وهي تجربة جديرة بالاضاءة واستخلاص الدروس.

رضا الظاهر

وفي تمهيد الكتاب، الذي يعرض لمنهجية الدراسة وتفاصيل إجراءاتها البحثية، والاطار التاريخي للتجربة السياسية للمرأة، أشارت الباحثة الى أن هذه الدراسة "تهدف الى التعرف على أداء البرلمانيات عبر تجربة يمكن وصفها بالأولى لهن في تاريخ العراق ... "

وتابعت المؤلفة، في القسم الأول من الكتاب، قياس مشاركة أعضاء مجلس النواب رجالاً ونساءً بشكل عام، وموازنة حجم تلك المشاركات بين الكتل والأحزاب والقوائم بحسب التمثيل النيابي لكل كتلة وحزب وقائمة. ثم عرض نتائج موازنة قياس مشاركة النساء والرجال في مجلس النواب بشكل عام، ونتائج موازنة تلك المشاركة للنساء في ما بينهن بحسب الكتل والأحزاب والقوائم.

وحلل القسم الثاني من الكتاب المشاركة النوعية لعضوات مجلس النواب حصراً. ولارتباط هذا القسم بجوهر الأداء البرلماني، ميزت النداوي أربعة محاور مع تقديم سريع يوضح السياق العام لمجلس النواب.

عرض المحور الأول الخرائط السياسية والاجتماعية للنائبات. وحدد المحور الثاني موقف النائبات من جميع القضايا والقوانين مدار الفصل التشريعي "محور الدراسة"، مركزاً على تحليل اهتمامهن بالقضايا السياسية والاقتصادية والنسوية. وتابع المحور الثالث السلوك البرلماني للنائبات عبر التعرف على مدى التنسيق بينهن في الأداء، وتشخيص هذا الأداء من حيث التبعية والاستقلالية. وانتهى المحور الرابع الى تقييم أداء جميع النائبات.

وبالاستناد الى نتائج تحليل القياس الكمي والنوعي لأداء النائبات تم تحديد النائبات ذوات المشاركة المميزة والفاعلة من جميع الكتل والأحزاب المشاركة ومن المستقلات.

أما خاتمة الكتاب فقد اشتملت على خلاصة لأهم النتائج والتوصيات.

ويتسم هذا الكتاب، الذي يضم ١٤٤ صفحة وينتهي بجداول ملحقة، بوضوح المنهجية وموضوعية التحليل ودقة الاحصاء، وهي سمات أكسبت مشروع النداوي مصداقيته.

ومما أضفى أهمية عليه أنه يكاد أن يكون استثناء بالارتباط مع غياب الأبحاث والدراسات التي تتصدى بالتحليل لطبيعة الأداء البرلماني بشكل عام، وأداء النساء فيه بشكل خاص.

وفي تقديمها تشير المؤلفة الى أن من بين أهداف الدراسة "الحصول على إجابة موضوعية، خاضعة للبحث العلمي عن سؤال تكرر طرحه في السنوات الأربع الأخيرة من قبل المواطنين والاعلاميين وناشطي المجتمع المدني والكتاب والباحثين والأكاديميين، بل وبعض السياسيين أحياناً، بشأن الدور الذي قامت به عضوات مجلس النواب في العراق. ولم يكن هذا السؤال استفهامياً او استعلامياً بقدر ما كان استنكارياً في أغلب الأحيان. ومن أجل أن لا يكون إطلاق هذه الأحكام متسرعاً وغير موضوعي، تتصدى هذه الدراسة لرصد طبيعة ذلك الأداء بالطرق الكمية والنوعية وصولاً الى حقيقته وجوهره، بغية التعرف على كفاءة وطبيعة أداء البرلمانيات اللواتي دخلن المجلس عن طريق الكوتا والقائمة المغلقة".

ويختتم كتاب (الأداء البرلماني للمرأة العراقية) بخلاصة مكثفة تشتمل على الاستنتاجات الأساسية التي توصل اليها البحث. فقد أوضح هذا البحث، عبر المنهج الاحصائي لقياس مشاركة النساء والرجال في مجلس النواب، أن "النتيجة الأهم تتمثل في أنه ليس من الموضوعي أن نتحدث عن تفاوت كبير بين أداءيهما حد أن يصنفا طبقتين مختلفتين". ومن ناحية أخرى فان "موازنة مشاركة الرجال مع بعضهم أفراداً أو طبقة في كتلة أو حزب، أو موازنة مشاركة النساء مع بعضهن فرادى أو طبقة في الكتلة أو الحزب تظهر أن هذا التفاوت حاصل بينهم". ومن هنا استنتاج الباحثة أن "النساء لم يختلفن، من حيث مستوى النشاط، عن الرجال الذين أوضحت الجداول وجود مثل ذلك التفاوت لديهم. والنتيجة أن إطلاق حكم نمطي عام شامل بالتفوق أو القصور لأداء النائبات قياساً بأداء الرجال لا يستند الى أساس موضوعي".

وعلى مستوى نوعية الأداء خلص البحث الى أن النساء بشكل عام كن أقل مشاركة من الرجال في القضايا المتعلقة بالسياسة والاقتصاد، فيما ركزن اهتمامهن على القضايا ذات الطابع النسوي. وعزت الباحثة هذه الظاهرة الى أسباب عدة بين أبرزها الاقصاء المزدوج الذي مارسته قيادات الكتل السياسية تجاه النساء، سواء عبر إبعادهن عن المشاركة في مجريات العملية السياسية، أو التوافق على توزيعهن على اللجان الدائمة في المجلس وحرمانهن من العمل في اللجان السيادية المتعلقة بالأمن والاقتصاد والثروات والقانون. وربطت المؤلفة بين هذا الاقصاء وبين تهميش النساء وإبعادهن عن المراكز القيادية في أحزابهن.

غير أن سلوك التهميش هذا لم يستطع أن يمنع مجموعة من النائبات من التصدي لمختلف القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والدستورية والبرلمانية، لكن هذه المساعي ظلت في إطار فردي ولم تتحول الى ظاهرة عامة.

وفي سياق قضية الاستقلالية والتبعية أوضح البحث أن مجمل أداء البرلمانيين رجالاً ونساءً ظل مرتبطاً بهيمنة القيادات العليا في الأحزاب، وملتزماً ببرنامج الحزب أو الكتلة، مما لا يمكن معه الحديث عن وجود تمايز حاد في الأداء بين الرجال والنساء. غير أن غياب هذا التمايز الواضح لم يحجب حقيقة نزوع بعض البرلمانيات الى استقلالية الأداء. ومن دلائل ذلك أن نائبتين أعلنتا عملهن بصورة مستقلة عن كتلتهما، بينما صوتت نائبات، في بعض الأحيان، خلاف رغبة كتلتهن. ووصلت هذه الاستقلالية الى أسطع صورها عندما كانت النائبات سبباً مباشراً في استقالة رئيس مجلس النواب، إذ جمعن تواقيع البرلمانيين للمطالبة باقالته.

وعلى الرغم من حقيقة أن مجلس النواب لم يضع قضايا المرأة في أولوياته، فان عدداً من البرلمانيات قاربن قضايا المرأة من منظور نسوي. لكن هذه المقاربات ظلت فردية ومحاصرة بحيث لم تتحول الى ظاهرة عامة في أداء المجلس الذي برهن سلوكه، بوجه عام، على هيمنة عقل تهميش المرأة وتجاهل تشريع القوانين التي تعالج أوضاعها.

والحق أن هذا الواقع يكشف، من بين أمور أخرى، عن سيادة العقل البطرياركي، وجوهره تأبيد إقصاء المرأة، وتطويق دورها، وعرقلة ممارستها هذا الدور، والسعي الى إخضاع النصف الأعظم من المجتمع، وتكبيل النساء بأغلال الخنوع للثقافة السائدة.

بوسع المرء أن يسجل للمؤلفة الدكتورة نهلة النداوي، أستاذة الأدب العربي في كلية التربية/ بنات بجامعة بغداد، والناشطة النسوية المكافحة، حقيقة أنها أول رائدة لمثل هذا البحث الهام. وهي ريادة يرغب المرء في أن تكون حافزاً لأخريات وآخرين من الباحثات والباحثين كي يقدحوا زناد عقولهم، ويتصدوا لمثل هذه الظواهر الاجتماعية بالتحليل والبحث، ويضعوا، كما فعلت الباحثة اللامعة النداوي، ثمار جهدهم أمام سائر المعنيين ممن لا يمكنهم الاستغناء عن مثل هذا المسعى.

ومن نافل القول إن من بين المعنيين أعضاء البرلمان المقبل نساء ورجالاً، والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وبينها المنظمات النسائية، والجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث ووسائل الاعلام. فعلى هؤلاء، وسواهم، الاستفادة من هذا البحث الهام في نشاطهم السياسي والفكري، وبين أوجهه وضع خطط تهدف الى تعزيز مكانة ودور المرأة البرلمانية، وتفعيل أدائها، وتعزيز إسهامها في العملية السياسية وتحديد وجهة التطور الاجتماعي للبلاد على النحو الذي يرسي أسس دولة العدالة والقانون، التي تضمن، من بين غايات سامية أخرى، حقوق النساء.

هذا الكتاب، المليء بحقائق هامة، يشكل تحدياً لواقع الثقافة السائدة، وتصدياً لموضوع ربما عدّه البعض من الموضوعات "الشائكة"، وربما أخضعه لذهنية التحريم، ذلك أن البعض ينظرون الى وجود المرأة في البرلمان في إطار الديكور الذي يستخدمه "متنفذون" لأغراض سياسية ضيقة. لكن ليس كل ما يريده السياسيون "المتنفذون" طوع بنانهم، ففي المجتمع ظواهر تنبثق وتنمو ويشتد عودها ويترسخ بنيانها، وعندئذ لا تقوى معاول الخائفين منها على هدمها. وإذا ما قيض لهم أن يتوجهوا صوب هدمها، فلن يكون هذا يسيراً ودونما ثمن يمكن أن يكون "هزيمة" تلحق بمساعيهم.

النداوي قدمت إضاءة تنويرية هتكت ستار إقصاء المرأة، وأطلقت نداء استيقاظ يسهم في رسم آفاق .

الاهـــتـــمـــام بـــانـــتـــخـــابـــات الـــشـــورى!

حسين عبدالرازق

بدأت يوم الاثنين الماضي حملات الدعاية لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى والتي تستمر حتى يوم ٢٩ مايو قبل موعد التصويت (أول يونيو) بـ ٢٤ ساعة، وتجري الانتخابات في ٢٧ محافظة لاختيار ٨٨ عضوا جديدا بالمجلس، وتقدم للترشيح ٥٠٩ مرشحين منهم ١٢٨ ينتمون للأحزاب المعترف بها قانونا (٨٨ وطني و٤٠ للأحزاب الأخرى منهم ١٠ من حزب التجمع)، وعلى غير العادة تبدو انتخابات الشوري هذه المرة أكثر سخونة وتحظى باهتمام كبير نسبيا.

ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل، أولها أن انتخابات الشورى هي أول انتخابات عامة تجري بعد تعديل المادة ٨٨ من الدستور وإلغاء الإشراف القضائي، والذي اعتبره الرأي العام ضمانة مهمة لحصار التزوير وتحقيق قدر من الحرية والنزاهة، ورغم أن الإشراف القضائي لم يمنع التزوير بصورة تامة في انتخابات مجلس الشعب وانتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٥ فإنه ساعد على منع التزوير في اللجان الفرعية التي رأسها قضاة، وكشف القضاة في تقاريرهم التي جمعها نادي القضاة عن التزوير وأثبتوه بوضوح ليؤكدوا بذلك ما دأبت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية على فضحه في كل الانتخابات العامة منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦.

ولا شك أن وقوع التزوير من عدمه وحجم هذا التزوير إذا وقع سيكون مؤشرا مهما على الانتخابات التالية، خاصة انتخابات مجلس الشعب في نهاية العام الحالي وانتخابات رئاسة الجمهورية في العام القادم، وستتخذ الأحزاب السياسية الرئيسية قرارها بالمشاركة في أي انتخابات تالية أو مقاطعتها علي ضوء ما سيجري في انتخابات الشورى.

وتكتسب انتخابات الشورى هذه المرة أهمية إضافية نتيجة تعديل المادة ٧٦ من الدستور والتي وضعت شروطا لتقدم الأحزاب بمرشح في انتخابات رئاسة الجمهورية أو خوض المستقلين انتخابات الرئاسة، فبالنسبة للأحزاب جاء ضمن الشروط أن يكون للحزب عضو (منتخب) في مجلس الشعب أو الشورى، وبالنسبة للمستقلين الحصول على تزكية ٢٥ عضوا في مجلس الشورى ضمن تزكية ٢٥٠ من أعضاء مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحلية.

وزاد من سخونة الانتخابات تقدم ١٤ من جماعة الإخوان المسلمين – ببينهم عدد من أعضاء مجلس الشعب الحالي، للترشيح لأول مرة في انتخابات مجلس الشورى، وهو ما فسر على أنه محاولة للإخوان المسلمين لتشكيل قوة برلمانية في الشورى والشعب خلال الانتخابات الحالية تجعلهم قوة مؤثرة في ترشيح المستقلين لرئاسة الجمهورية، حتى ولو لم يرشح الإخوان أيا منهم لهذا المنصب الخطير. وساهم الحزب الوطني في إثارة الاهتمام بانتخابات الشورى عندما ألزم كل قياداته وأعضائه الراغبين في الترشيح لعضوية المجلس أن يسلم الحزب توكيلا لينوب عنه في التقدم بطلب الترشيح وتوكيلا آخر بأن ينوب عنه في التنازل عن الترشيح، في محاولة لمنع ظاهرة ترشيح قيادات الحزب – التي لم يرشحها المجمع الانتخابي للحزب – كمستقلين (على مبادئ الوطني) في مواجهة مرشح الحزب الوطني الرسمي.

ورغم هذا الاهتمام بانتخابات الشورى هذه المرة، فمازالت قطاعات من الرأي العام ترى في مجلس الشورى (زائدة دودية) وإهدارا للمال العام، تم إنشاؤه ليحل محل الاتحاد الاشتراكي في النيابة عن الدولة في ملكية المؤسسات الصحفية وتعيين مجالس إداراتها ورؤساء تحريرها، ولإرضاء عدد من قيادات الحزب الوطني الذين لم يرشحهم الحزب لعضوية مجلس الشعب، بترشيحهم لمجلس الشورى الذي يوفر لهم الحصانة والمكافآت المالية التي تماثل ما يحصل عليه عضو مجلس الشعب.